تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول جنوب المتوسط

2012- 2014

من المساعدة إلى الشراكة:

رؤية عامة لإنجازات ونتائج البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا

Funded by the European Union

EUROPEAN UNION

COUNCIL OF EUROPE

CONSEIL DE L'EUROPE

Implemented by the Council of Europe

تعزيز الإصلاح الديمقراطي في دول جنوب المتوسط

من المساعدة إلى الشراكة:
رؤية عامة لإنجازات ونتائج البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا
مجلس أوروبا (2012–2014)

محتوى هذه المطبوعة لا يعكس الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي أو لمجلس أوروبا. ويتحمل المؤلف وحده المسئولية بالكامل عن المعلومات أو الآراء الواردة فيها.

المتن: جيبسون دان آند كراتشر GD&C للمشاريع والاستشارات

صورة الغلاف: جليل بيساد
الصور: مجلس أوروبا، وكالة فرانس برس
حقوق الطبع والنشر محفوظة©
لمركز معلومات الجوار الأوروبي/ الاتحاد الأوروبي
ديسمبر 2014

قائمة الاختصارات والمصطلحات

APLCD	هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز
CCFE	المجلس الاستشاري لشؤون الأسرة والطفولة
CCJE	المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين
CEPEJ	اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة
CFI	المحكمة الابتدائية
CoE	مجلس أوروبا
EIUC	المركز الأوروبي المشترك بين الجامعات لحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية
ESPAD	المشروع الأوروبي لاستقصاء استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى في المدارس
EU	الاتحاد الأوروبي
GRECO	مجموعة الدول المناهضة للفساد
HAICA	الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري
IBOGOLUCC	هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
ICPC	الهيئة المركزية لمكافحة الفساد
INLUCC	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
IOM	منظمة الهجرة الدولية
ISIE	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
LAS	جامعة الدول العربية
MedNET	الشبكة المتوسطية للتعاون في مجال مكافحة المخدرات والإدمان
MedSPAD	المشروع المتوسطي لاستقصاء استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى في المدارس
MONEYVAL	لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
NCA	المجلس الوطني التأسيسي (التونسي)
NGO	منظمة غير حكومية مركز "شمال-جنوب" المركز الأوروبي للترابط والتضامن العالمي
PACE	الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا مجموعة بومبيدو فريق التعاون في مجال مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع فيها
ToT	تدريب المتدربين لجنة فينيسيا
VIU	اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانو جامعة فينيسيا الدولية

مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسع وسياسات الجوار السيد ستيفان فولة والأمين العام لمجلس أوروبا السيد ثوربيورن ياجلاند

برنامج الجنوب: وسيلة استراتيجية لدعم الإصلاحات الديمقراطية في منطقة جنوب البحر المتوسط

جاء إطلاق البرنامج المشترك "دعم الإصلاح الديمقراطي في دول جنوب المتوسط " (برنامج الجنوب) في يناير/ كانون الثاني 2012، في إطار الاستجابة المشتركة من جانب مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي إزاء للأحداث غير المسبوقة التي شهدتها منطقة جنوب البحر المتوسط خلال عام 2011، والتي أظهرت الحاجة لدعم آليات الانتقال الديمقراطي من خلال شراكة طويلة الأجل مع بلدان المنطقة الراغبة في التعاون في مجال إصلاحات إرساء الحكامة الديمقراطية. وبعد مرور ثلاثة أعوام، أثبت برنامج **جنوب المتوسط – وهو أول برنامج مشترك من نوعه بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي** يُعنى بمنطقة جنوب المتوسط – فعاليته كوسيلة لترسيخ الإصلاحات التي تقوم بها البلدان الشريكة من المنطقة من خلال تعزيز التعاون في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

تشرح نائبة مساعدة الأمين العام لمجلس أوروبا السيدة جابرييلا باتيني – دراجوني الأسباب التي حدت بالاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا لتكثيف الجهود بغية تعزيز الأمن الديمقراطي في منطقة جنوب البحر المتوسط وذلك في لقاء أجرته مع مركز معلومات الجوار الأوروبي. ويمكن الإطلاع عليه على الرابط التالي:
http://www.enpi-info.eu/files/features/interview_CoE_EN.pdf

بالارتكاز على سياسة الجوار الأوروبية[1] وسياسة مجلس أوروبا إزاء مناطق الجوار المباشر[2]، جاء أول تنفيذ عملي للبرنامج في المغرب وتونس، حيث استطاع أن يحقق نتائج ملموسة ومستدامة صبت في مصلحة جميع المواطنين من عدة جوانب تشمل استقلال القضاء وتعزيز الحكامة الرشيدة من خلال منع الفساد و غسل الأموال، ودعم حماية حقوق الإنسان، وذلك بعدة أشكال من أهمها مكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز القيم الديمقراطية في منطقة جنوب البحر المتوسط. ولقد دعم البرنامج على وجه الخصوص تبني تشريع جديد، تماشيًا مع معايير مجلس أوروبا والمعايير الأوروبية الأخرى، في عدة بلدان من أبرزها المغرب وتونس. كما ساهم في إنشاء أو دعم هيئات ديمقراطية في الدول المشاركة في البرنامج وفي تطبيق الأحكام التشريعية التي تضمنتها الدساتير التي تبنّتها حديثًا بعض الدول المشاركة. أضف إلى ذلك أن دعم مجلس أوروبا المقدم من خلال البرامج التدريبية المخصصة لتناسب ظروف كل بلد لم يعزز قدرات الشركاء فحسب، بل شجع المؤسسات الوطنية على القيام بعملية الإصلاح بنفسها، حيث شاركت بنفس القدر في تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون. وساعدت الخبرات المكتسبة من خلال التدريب، كالتعاون مع بعض المحاكم المغربية والتونسية أو التدرب على اكتشاف المخاطر المرتبطة بالفساد، في أن تكتسب الأطراف المشاركة مهارات جديدة وأن تمضي في استنساخها بناء على الأسس المنهجية الجديدة والتي تتفق والمعايير الأوروبية وغيرها من المعايير الدولية.

وعلاوة على ذلك، وسّع مجلس أوروبا من نفوذه الخارجي في منطقة جنوب المتوسط بافتتاح مكتبين تمثيليين على التوالي في المغرب وتونس، للتأكد من وضع برامج التعاون المتضمنة في البرنامج بما يناسب احتياجات وطلبات البلدان الشريكة.

وقد جّلت أهمية البرنامج بشكل واضح في عدد من بلدان المنطقة التي شاركت في الملتقيات الإقليمية لبرنامج جنوب المتوسط. هذا فضلاً عن أن البرنامج من خلال تشجيعه على مشاركة بلدان جنوب المتوسط في مؤتمرات مجلس أوروبا قد ساهم في رفع مستوى الالتزام بمعايير المجلس وغيرها من المعايير العالمية، وخلق فضاء قانوني مشترك بين أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط.

كما ساهم البرنامج أيضًا في رفع مستوى التعاون جنوب – جنوب، ذلك أنه طور أنشطة إقليمية نشأت نتيجة لها شبكات رسمية وغير رسمية، سواء كان ذلك

1. للاطلاع على مزيد من المعلومات، رجاء زيارة الرابط: http://eeas.europa.eu/enp/index__en.htm
2. للإطلاع على مزيد من المعلومات، رجاء زيارة الرابط: https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=1767825&Site=CM

في إطار أنشطة معاهد الدراسات السياسية أو في مجال الأنشطة الشبابية. وساهمت المبادرات الإقليمية والثنائية في رفع مستوى الحوار بين حكومات الدول الأعضاء بمجلس أوروبا والدول الشريكة من المنطقة، ما عمل على "ترسيخ" انتماء هذه الدول لقيم ومبادئ الديمقراطية المشتركة.

وأخيرًا، يجدر بنا أن نذكر أن برنامج **الجنوب قد أعطى دفعة لتطوير مبادرات ثنائية أخرى مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا في المنطقة**، على غرار البرنامج المشترك لدعم جهود السلطات الأردنية في تحسين نوعية وكفاءة منظومة العدالة في المملكة الأردنية الهاشمية (الذي تم إطلاقه في يوليو 2013).

وبناءا على الإنجازات التي حققها برنامج الجنوب الأول، سيعمل برنامج مشترك جديد بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا للأعوام 2017–2015 تحت شعار "نحو حكامة ديمقراطية أقوى في منطقة جنوب المتوسط" (برنامج الجنوب الثاني)، على إتاحة المجال لتعميق التعاون مع بلدان جنوب المتوسط، وتقوية النتائج التي تحققت حتى الآن في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في أرجاء المنطقة.

رؤية عامة للبرنامج

البرنامج	تقوية الإصلاح الديمقراطي في دول الجنوب
الميزانية	4.8 مليون يورو
التمويل	الاتحاد الأوروبي
المدة	من يناير/كانون الثاني 2012 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2014
التغطية الجغرافية	البلدان الشريكة بمنطقة جنوب البحر المتوسط
المنظمة المنفّذة	مجلس أوروبا

عناصر البرنامج

يعتمد برنامج الجنوب على أربعة عناصر، يسهم كل منها على التوالي في تحقيق:

- دعم كفاءة القضاء واستقلاليته؛
- تعزيز الحكامة الرشيدة من خلال تشديد إجراءات منع الفساد وغسل الأموال؛
- تقوية مجال حقوق الإنسان وحمايتها، وخاصة من خلال منع الاتجار بالبشر؛
- دعم انتشار القيم الديمقراطية في المنطقة، بالاعتماد على الشبكات القائمة لمجلس أوروبا.

استقلالية القضاء وفعالية أدائه: الأولوية الكبرى في أجندة الإصلاح في منطقة جنوب المتوسط

استهدفت أنشطة التعاون التي أجرتها اللجنة الأوروبية لنجاعة العدالة (CEPEJ)[3] في **المغرب** و**تونس** في إطار برنامج جنوب المتوسط الحاجة **للتأكد من سير أعمال النظم القضائية بشكل أفضل وتحسين أداء المحاكم** في الدول الشريكة. وقد أتاحت التقييمات التي أجريت لنظم القضاء المغربي والتونسي والتي أعدتها اللجنة الوقوف على أبرز المشكلات ومواطن القصور التي يتعين التطرق إليها من أجل عدالة ناجزة أكثر كفاءة في كلا البلدين. كما ساهم في موائمة تدخلات البرنامج مع احتياجات البلدين. وانطلاقًا من المعايير التي أرساها مجلس أوروبا والاتفاقيات التي أبرمها، قدّم المجلس أيضًا دعمه للسلطات الوطنية في جهودها لإصلاح التشريعات الخاصة بالنظم القضائية تماشيًا مع المعايير العالمية. ومن خلال تنفيذ مشاريع إضافية تتضمن محاكم تجريبية تقع خارج عاصمتي البلدين، ساهم البرنامج في توسيع نطاق وأثر الأنشطة التعاونية في كلا البلدين.

3. www.coe.int/cepej

دعم إنشاء أطر قانونية جديدة للسلطة القضائية

بناء على طلب من وزارة العدل والحريات المغربية، تم إعداد رأي مشترك غير رسمي بشأن **مسودة القوانين التنظيمية المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية** ووضع القضاة من جانب خبراء من اللجنة الأوروبية لنجاعة العدالة ولجنة البندقية[4] والمجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين.[5] وقد دعم مجلس أوروبا السلطات المغربية في إعداد نصوص تشريعية أخرى كمسودة القوانين المتعلقة بالمساطر الجنائية والمدنية، فضلاً عن دعم السلطات التونسية في وضع إطار قانوني جديد للسلطة القضائية، وخاصة من خلال تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالمعايير الأوروبية ذات الصلة والإسهام في منتديات ومناقشات المختلفة.

وكذلك الارتقاء بقدرات أطر قطاع العدالة في المغرب وتونس على تطبيق أساليب جديدة تستهدف تحسين جودة وفعالية العدالة.

وأتاحت الجلسات التدريبية والزيارات الدراسية والمناسبات التي تجمع الزملاء بصورة دورية والتي نُظمت خلال سير البرنامج للقضاة والمحامين وممثلي وزارات العدل والعاملين من المحاكم التجريبية[6] من مغرب وتونس تجميع المعلومات معلومات حول مؤشرات اللجنة والخاصة بالإحصائيات القضائية والأطر الزمنية المعقولة للتقاضي وجودة العدالة وكذلك بشأن الممارسات الجيدة الأوروبية فيما يخص إدارة القضايا والمحاكم.

4. http://venice.coe.int
5. http://www.coe.int/t/DGHL/cooperation/ccje/default__en.asp
6. المغرب: المحكمة الابتدائية في كازابلانكا، والمحكمة الابتدائية في سيدي قاسم والمحكمة الإدارية في أغادير؛ تونس: محكمة النقض، المحكمة الابتدائية في تونس، محكمة زغوان الابتدائية، ومحكمة ناحية زغوان.

وتم توزيع مجموعة أدوات تدريبية على المحاكم المغربية وهي متوافرة على الانترنت. ومن خلال استخدام منهجية تدريب المتدربين (ToT)، فقد عمّق البرنامج شعور النظراء الوطنيين بالمسئولية عن إنجاح أنشطة التعاون.

وتتوافر مجموعة أدوات حول منهجية اللجنة على الرابط التالي:
http://www.coe.int/t/dghl/cooperation/cepej/cooperation/South_prog/Morocco/kit_formation_fr.asp

الارتقاء بمستوى أداء المحاكم من خلال برامج التعاون مع سبع محاكم تجريبية في المغرب وتونس

عبّر رؤساء المحاكم التجريبية المغربية عن آرائهم حول أنشطة التعاون، في مقابلة مصورة بتاريخ يونيو/حزيران 2013 على الرابط التالي:
http://www.coe.int/t/dghl/cooperation/cepej/cooperation/South_prog/Morocco/videos 19 06 2013 bis.asp

تستهدف البرامج الموجهة للمحاكم تحسين سير الأعمال اليومية للمحاكم وسرعة إنجاز القضايا، وخاصة من خلال تحسين إجراءات تبليغ الاحكام القضائية في المغرب. وفي تونس، ركّز التعاون على تطبيق الطرق الحديثة في "إدارة القضايا". وجمع الإحصائيات القضائية بهدف تحسين إدارة المحاكم، فضلاً عن إعداد نماذج أحكام لتسهيل سير الأعمال اليومية للقضاة وتحسين قدرة المحاكم على سرعة الإنجاز والفصل في القضايا.

وصدر تقرير صحفي من مركز معلومات الجوار الأوربي عقب زيارة أجرتها اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة للمغرب للإطلاع على المشروع التجريبي بشأن الإنذار بالإجراءات القضائية في محكمة كازابلانكا. والتقرير متوافر على الرابط التالي:
http://www.enpi-info.eu/files/features/M0R0CC0%20-%20Council%20of%20Europe_EN_s2.pdf

ابتداءً من نشر أفضل الممارسات مرورًا بتوسيع العلاقات وحتى إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار

كانت المشاركة المنتظمة للوفود المغربية والتونسية في جلسات الجنة CEPEJ المنعقدة بكامل هيئتها، وفي مجموعات العمل وشبكة المحاكم التجريبية قد ساعدت تلك الوفود لتعتاد على منهجيات اللجنة والاستفادة من الممارسات الجيدة وتبادل الآراء والخبرات مع الخبراء والنظراء من الدول الأعضاء بمجلس أوروبا. وفي مايو 2013، تم منح المغرب صفة مراقب للجنة، ما أضفى طابعًا مؤسسيًا على التعاون الذي انطلق في إطار برنامج الجنوب.

العمل على مكافحة الفساد وغسل الأموال: استراتيجية رئيسية لتعزيز الحكامة الرشيدة

أتاح التعاون من خلال برنامج الجنوب الى وضع توصيات وإرشادات سياسية لتقوية الحكامة الرشيدة، ومنع ومكافحة الفساد وغسل الأموال، وذلك على أساس منهجيات **مجموعة الدول المناهضة للفساد**[7] (GRECO)ولجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**[8] (MONEYVAL). وقد ساهمت الدورات التدريبية في تقوية قدرات المؤسسات ذات الصلة في مكافحة الفساد وغسل الأموال بشكل أفضل. كما تحقق نشر الممارسات الجيدة والتجارب الأوروبية على نطاق واسع وذلك بفضل المشاركة في الأنشطة المختلفة التي وضعها الخبراء القادمون من 15 دولة من الدول الأعضاء بمجلس أوروبا.

استكمال تقرير تقييم الإطار المغربي لمكافحة الفساد وإعداد التوصيات الخاصة بالإجراءات المستقبلية

تعاون خبراء مجلس أوروبا والخبراء المغاربة معًا على لتقييم الإطار التشريعي والمؤسساتي المغربي لمكافحة الفساد. ولقد تمخضت عملية التقييم، التي نسق لها **الهيئة المركزية لمكافحة الفساد** (ICPC) عن[9] وضع قائمة بعدد 66 توصية لتحسين نظام مكافحة الفساد، وتستهدف عدة جهات منها الهيئة القضائية وإنفاذ القوانين (**قوى الأمن**) والإدارة الحكومية والأحزاب السياسية والصفقات العمومية.

ويمكن الإطلاع على تقرير تقييم الإطار المغربي لمكافحة الفساد على الرابط التالي:
http://www.coe.int/t/dghl/cooperation/economiccrime/corruption/projects/snac/pdf/tp/SNACMor_diagnostic_Report_final_fr.pdf
(النسخة الفرنسية)

7. www.coe.int/greco
8. www.coe.int/moneyval
9. الهيئة المركزية لمكافحة الفساد

رفع قدرات هيئات مكافحة الفساد وهيئات الإدارة العامة المغربية والتونسية في مكافحة الفساد وغسل الأموال

وفي تونس، أشرف خبراء مجلس أوروبا بشكل كامل على عملية وضع **إطار تنظيمي داخلي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد**[10] (INCLUCC) وبمعنى اعتماد (القواعد الداخلية ومدونة الأخلاقيات وقانون المرافعات). وقد أجريت زيارات دراسية لطرح الممارسات الأوروبية الجيدة وعقدت ندوات عمل وتم توسيع العلاقات بين المهنيين، بما أتاح المضي قدماً في تبادل الممارسات الجيدة للاسترشاد الداخلي.
وعلاوة على ذلك، تم توفير مساعدات فنية تقنية بهدف إنشاء **هيئة الحكامة الرشيدة ومكافحة الفساد** (IBOGOLUCC) التي ارتأها الدستور التونسي، كما نظمت حلقات عمل بالتعاون مع لجنة البندقية.

وفي المغرب، تم توفير الاستشارات والتحليلات القانونية للهيئة المركزية لمكافحة الفساد، وذلك في سياق **وضع مسودة قانون الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، التي نص عليها دستور عام** 2011 وتوفير الإطار التنظيمي الداخلي ذي الصلة.
وقد أتاح **برنامج تدريبي شامل** للمؤسسات الوطنية وهيئات الإدارة العامة وإنفاذ القوانين التي تشارك في أنشطة مكافحة الفساد التعرف على الممارسات الأوروبية الجيدة ومنهجيات مجلس أوروبا في مكافحة الفساد وغسل الأموال، وذلك في كل من المغرب وتونس. وقد تعززت قدرات هذه الجهات من خلال الأنشطة التدريبية على المفاهيم الأساسية في مكافحة الفساد، والندوات الموجهة حول التحقيقات الجنائية والتحقيقات الإدارية، وتضارب المصالح، وتمويل الأحزاب السياسية وندوات التقديم لمنهجيات لجنة الخبراء المعنية بتقييم مجموعة الدول المناهضة للفساد GRECO وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب MONEYVAL. وفي تونس، تناولت الأنشطة التدريبية أيضًا تمويل المنظمات غير الهادفة للربح وتطبيق الممارسات الأخلاقية والأدبية للمحامين والمحاسبين.

10. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تتوافر مجموعة متنوعة من المصادر بشأن التعامل مع الجريمة الاقتصادية في منطقة جنوب البحر المتوسط على الرابط الآتي:
/http://www.coe.int/t/dghl/cooperation
economiccrime/corruption/projects/snac/SNAC_TP_default_fr.asp

كما حقق البرنامج خطوات مهمة في وضع إطار قائم على المخاطر لمكافحة الفساد في تونس والمغرب من خلال نشر أمثلة على الممارسات الجيدة الأوروبية وتعزيز منهجيات مجلس أوروبا الخاصة بتقييم مخاطر الفساد. ولهذا الغرض، تم عقد مجموعة من الدورات التدريبية لتعزيز قدرات السلطات المحلية في إجراء تقييمات المخاطر القطاعية، فضلاً عن إجراء تدريب تجريبي واسع النطاق لتقييم المخاطر في قطاع التجارة الخارجية للمغرب وقطاع الأملاك العامة في تونس. كما طرحت ممارسات مماثلة في تقييم المخاطر على مستوى الصياغة التشريعية (أو ما يطلق عليه منح التشريع مناعة من الفساد)

العمل بالنهج القائم على الطلب: دعم الإصلاحات الديمقراطية في الأردن

نتيجة للاهتمام الذي عبّرت عنه السلطات الأردنية إزاء أنشطة برنامج الجوار الجنوبي لتعزيز الحوكمة الرشيدة في المغرب وتونس، بدأ مجلس أوروبا في أكتوبر/تشرين الأول 2014 مناقشات مع الهيئات العامة الأردنية المشاركة في تعزيز الحوكمة الرشيدة. وقد ركّزت المناقشات الأولية على أدوات المجلس ذات الصلة في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب ويمكن ترجمتها مستقبلاً إلى **خطة عمل ملموسة لأنشطة التعاون الثنائية والإقليمية.**

نظرة عميقة لحقوق الإنسان: مكافحة الاتجار بالبشر

ساهم برنامج الجنوب في زيادة الوعي بشأن معايير مجلس أوروبا وغيرها من المعايير الدولية في مجال الإتجار في البشر في بلدان جنوب المتوسط بشأن هذا التهديد المعقد العابر للحدود الذي يمس البشر والذي يستدعي تحركًا إقليميًا أكثر قوة وفعالية.

الانتقال من التوعية إلى التحرك ضد الاتجار في البشر انطلاقًا من معايير مجلس أوروبا وغيرها من المعايير الدولية

وقد استهدفت أنشطة برنامج الجنوب عدة جوانب من بينها زيادة الوعي وتقوية القدرات بشأن قضية الاتجار في البشر على ضوء اتفاقية مجلس أوروبا المعنية بمكافحة الاتجار في البشر في بلدان المنطقة. ففي المغرب وتونس والأردن، أتاحت الندوات والمؤتمرات والزيارات الدراسية نشر معلومات حول معايير مجلس أوروبا وغيرها من المعايير، فضلاً عن مساعدة المشاركين على اكتساب مهارات جديدة فيما يتعلق بالأدوات الراهنة وأفضل الممارسات لمقاومة الاتجار في البشر، وذلك بهدف جلب حلول ملموسة للبلدان الشريكة تماشيًا مع المعايير الدولية. وقد نظمت عروض تقديمية وأنشطة لرفع الوعي في ستراسبورج والرباط وتونس وعمان ومراكش. كما استهدفت مجموعة من الندوات التي عقدت في فيينا وباريس وبروكسيل وتونس

وفينيسيا (البندقية) ومراكش الارتقاء بقدرات ومعلومات المتخصصين، وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات. وتمت ترجمة المستندات المتاحة إلى اللغة العربية ونشرها على نطاق واسع في أثناء سير أعمال البرنامج.

وتتوافر مجموعة مواد تدريبية باللغة العربية حول اتفاقية مجلس أوروبا ومبادئ مكافحة الاتجار في البشر على الرابط التالي:
http://south-programme-eu.coe.int/trafficking_en.asp

تحسين التنسيق بين الشركاء الدوليين

دعم البرنامج التنسيق مع وفود الاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومع الأطراف الدولية الأخرى (هيئات ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمة الهجرة الدولية، والسفارات الخ) المشاركة في مكافحة الاتجار بالبشر، مما حسن من نتائج المبادرات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر.

استجابة إقليمية لتهديد عابر للحدود: تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين بلدان جنوب المتوسط

ساهم برنامج الجنوب بدور كذلك في تدعيم الحوار الإقليمي جنوب – جنوب وتبادل الخبرات بين البلدان من منطقة جنوب البحر المتوسط، والتي يعمل البعض منها بالفعل على تدعيم إطارها القضائي والقانوني لمكافحة الاتجار بالبشر. وكان المؤتمر الدولي بشأن مكافحة الاتجار بالبشر الذي حمل عنوان "استجابات متنوعة لظاهرة متعددة الأوجه"، والذي نظم بالتعاون مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التونسية ومنظمة الهجرة الدولية، قد أتاح إطلاق حوار إقليمي للتوصل لحلول مشتركة لهذه الظاهرة العابرة للحدود. واستطاع ممثلون من وزارات تنفيذية بالجزائر ومصر ولبنان وتونس والمغرب وخبراء دوليون من ضفتي المتوسط ومنظمات دولية

وبرلمانيون ووسائل إعلام ومنظمات من المجتمع المدني وممثلون من العالم الأكاديمي ومن القطاع الخاص، استطاعوا تحديد احتياجات ملموسة لتحسين الكفاءة في مكافحة الاتجار بالبشر، والتأكد من توفير حماية أفضل للضحايا.

وتشمل هذه الاحتياجات وضع تعريف أفضل للاتجار بالبشر، بحيث يتفق مع المعايير الدولية ومع أهمية التأكد من تحقيق تنسيق أفضل بين أصحاب المصلحة المختلفين (الشرطة والقضاء والمجتمع المدني) وبين دول المنطقة.

الحوار بين الحكومات الداعم لصياغة وتنفيذ تشريعات مكافحة الاتجار في البشر في منطقة جنوب المتوسط

وبناءا على الحوار الدوري الذي تم إرساؤه في إطار برنامج الجنوب مع النظراء التونسيين والمغاربة، وأبرزهم وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في تونس والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في المغرب، فقد قدمت مساعدات تقنية على مستوى صياغة وتنفيذ تشريعات مكافحة الاتجار في البشر، وشملت مناقشات حول أحكام معينة من اتفاقية مجلس أوروبا.

عبور الجسر : تعزيز القيم الديمقراطية في جميع أنحاء منطقة جنوب المتوسط

جمع برنامج الجنوب بين جهود مختلف الهيئات والشبكات التابعة لمجلس أوروبا كالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا PACE[11]، واللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية)، وفريق التعاون في مجال مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع فيها (مجموعة بومبيدو)[12] – وبخاصة من خلال مبادرتها[13](ميدنيت)، ومدارس الدراسات السياسية التابعة لمجلس أوروبا لمجلس أوروبا، والمركز الأوروبي للترابط والتضامن العالمي[14](مركز جنوب – جنوب) وإدارة الشباب[15]، وذلك **لتعزيز القيم الديمقراطية في دول جنوب المتوسط والتأكد من استدامة الإصلاحات الديمقراطية.**

ويمكن إعادة تصنيف الأنشطة التي تم إجراؤها في هذا الصدد في ثلاث فئات مكملة لبعضها:

1. دعم الآليات الدستورية، ووضع تشريع جديد يتفق مع معايير مجلس أوروبا وإنشاء هيئات حكامة مشتقة من الدساتير الجديدة؛
2. العمل على إنشاء فضاء قانوني مشترك بين أوروبا ودول جنوب المتوسط: من خلال تشجيع الالتزام القانوني باتفاقيات ومعايير مجلس أوروبا؛
3. دعم دور المجتمع المدني في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار.

1. دعم الآليات الدستورية، ووضع تشريع جديد يتماشى مع معايير مجلس أوروبا ووضع نماذج للحكامة مشتقة من الدساتير الجديدة؛

كما ساهمت إجراءات برنامج الجنوب في هذا الصدد في تحقيق استدامة الآليات الديمقراطية من خلال التأكد من تمتع حقوق الإنسان والديمقراطية بحماية القوانين الرئيسية والهيئات الديمقراطية، وتم وضع تشريعات جديدة تتفق مع مواصفات مجلس أوروبا وغيره من المواصفات الدولية. وقد تأكدت أهمية الدعم والمساندة اللذين يقدمهما البرنامج من واقع طلبات التعاون الجديدة التي تم تلقيها أثناء سير البرنامج.

11. www.assembly.coe.int
12. www.coe.int/pompidou
13. www.coe.int/t/dgap/sps/default__en.asp
14. www.coe.int/t/dg4/nscentre
15. www.coe.int/t/dg4/youth

مساندة الديمقراطيات الانتقالية في المسائل الدستورية والانتخابية

قدمت لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا دعمًا ملموسًا للسلطات التونسية في أثناء تبني البلاد للدستور الجديد. واتخذت المساعدات التقنية شكل استشارات تشريعية، وزيارات دراسية وتبادلات للرؤى حول القضايا المتعلقة بالنماذج المختلفة من النظم الدستورية، مما أسهم في رفع قدرة المجلس الوطني التأسيسي (التونسي) كما رافقت لجنة فينيسيا العملية الانتخابية وصولاً إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في خريف 2014. وفحص خبراء مجلس أوروبا وأعضاء المجلس الوطني التأسيسي أحكام مسودة قانون الانتخابات وتباحثوا بشأنها.

ومن خلال البرنامج، طوّرت لجنة البندقية **تعاونًا وثيقًا مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات** ISIE[16]، بناء على خطة عمل متفق عليها تغطي كافة جوانب العملية الانتخابية في تونس. وأجريت عدة أنشطة شملت مشاركة رئيس هيئة الانتخابات في مؤتمر ضم الجهات المعنية بإدارة العملية الانتخابية والذي تناول سوء استغلال الموارد الإدارية في أثناء العمليات الانتخابية، ومشاركته في منتدى لشبونة 2014 المكرس للعملية الانتخابية (انظر معلومات إضافية). وساهم هذا التعاون الأقوى في تعزيز قدرات هيئة الانتخابات ووسع شبكة علاقاتها مع المؤسسات الأوروبية المماثلة والخبراء الدوليين.

كما سهل برنامج الجنوب عملية **إطلاق التعاون مع الأردن بشأن المسائل الدستورية**، والذي جرت حينها مساع لتحقيقه من خلال إحدى البرامج المخصصة المشتركة بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والتي تُعنى بإصلاح العدالة والعدالة الدستورية[17].

وقد راعت ورش العمل الإقليمية التي أنشأتها لجنة البندقية تبادل التجارب بين بلدان جنوب المتوسط وبين الخبراء الأوروبيين حول "الإجراءات الدستورية والإجراءات والتجارب والرؤى الديمقراطية" و"المبادئ الدستورية الجديدة في العالم العربي: عملية وضع الدستور في محيط متغير".

توسيع نطاق برنامج الجنوب من خلال طلبات جديدة للمساعدة التقنية من دول جنوب المتوسط.

واستطاع برنامج الجنوب بفضل أسلوبه المرن القائم على الطلب، الرد بشكل إيجابي على الطلبات الجديدة للحصول على المشورة التقنية، والواردة من مصر وليبيا. ففي مصر، قدمت لجنة البندقية خبراتها في وضع مسودة قانون المنظمات غير الحكومية، أما في ليبيا، وبالتعاون الوثيق مع وفد الاتحاد الأوروبي، فقد تم إطلاق حوار مبدئي حول المسائل الدستورية.

المساعدة الفنية في تطوير هياكل جديدة للتشريع والحكامة

إلى جانب متابعته السلطات الوطنية فيما تقوم به من إصلاحات في الأنظمة القضائية، قدم مجلس أوروبا دعمًا تقنيًا من خلال إعداد مسودة قوانين وهياكل حكامة جديدة في الدول الشريكة.

فعلى سبيل المثال، وفي المغرب، قدّم برنامج الجنوب المساندة في إنشاء هيئة جديدة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (APLCD)[18]**،ومجلسًا استشاريًا لشؤون الأسرة والطفولة** (CCFE)[19]**، على نحو ما نص عليه الدستور، كما أتاح خبراته من خلال الندوات ال**دراسية حول القوانين الأساسية المهمة التي أرساها الدستور، كالطاولة المستديرة حول مشروع الملائمة، وتطبيق الأحكام الدستورية المرتبطة باعتماد الأمازيغية كلغة رسمية وحول القانون الأساسي الجديد الخاص بالمحكمة الدستورية.

قدرات مؤسساتية أعلى للهيئات والمؤسسات الوطنية

تعاونت لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا بشكل وثيق مع الوسيط المغربي، وبما عزز من قدرات العاملين في الديوان من خلال الأنشطة التدريبية. ولقد ضمت الأنشطة التدريبية ممثلين من الجهات الوسيطة من دول الجوار المتوسطي الأخرى، وتناولت عدة موضوعات منها دور في تبسيط الإجراءات الإدارية والاستفادة من الخدمات الحكومية.

17. البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا "دعم جهود السلطات الأردنية في تحسين نوعية وكفاءة منظومة العدالة في المملكة الأردنية الهاشمية"
18. هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز
19. المجلس الاستشاري لشؤون الأسرة والطفولة.

ووسائل وآثار الإحالة الذاتية والوسائل الإجرائية للجهات الوسيطة ودواوين المظالم، وأهمية التخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بأداء دواوين المظالم/الجهات الوسيطة في المنطقة الناطقة بالفرنسية.

وفي إطار الشراكة من أجل الديمقراطية مع برلمان المغرب، ساهمت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا PACE، **وبالتعاون الوثيق مع لجنة البندقية، في تقوية دور البرلمان كمؤسسة ديمقراطية محورية** من خلال رفع مستوى قدرات أعضائه وموظفيه من خلال عقد الندوات حول المسائل المتفق عليها معًا. وشملت مسائل الإشراف البرلماني على العمل الحكومي وهيكل ووظيفة مجلس أوروبا، والمبادرة التشريعية المعروفة، وطريقة عمل المؤسسات الأوروبية ودور المعارضة البرلمانية وقانون الهجرة المغربي الجديد. وقد أتاحت هذه الندوات نشر أفضل الممارسات الأوروبية، من خلال تبادل الآراء مع البرلمانيين من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ومن الدول الأعضاء بالمجلس، فضلاً عن تبادلها مع الخبراء الدوليين.

ومن الناحية إقليمية، تم الإعداد من أجل تعاون على مستوى برلماني مع دول جنوب المتوسط من خلال مؤتمرات الجمعية البرلمانية السالفة الذكر والتي تناولت قضايا أساسية ترمي إلى تعزيز الديمقراطية ونشر الحق في التمتع بحقوق الإنسان للجميع. وناقش ممثلون من برلمانات الجزائر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب ومن المجلس الوطني التأسيسي فضلاً عن ممثلين من مصر القضايا الأساسية ذات الصلة بدور المؤسسات البرلمانية في التحول الديمقراطي وحرية الدين أو العقيدة في منطقة البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط.

وكان للأنشطة الإقليمية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والتي نُظمت تحت مظلة برنامج الجنوب دور في تعزيز الحوار الدائر بصفة "شريك من أجل الديمقراطية"، مما أسهم في فهم أفضل لإطار التعاون العام الذي قدمه مجلس أوروبا لبرلمانات المنطقة. وقدمت هذه الأنشطة علاوة على ذلك منصة لتبادل القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان بين دول المنطقة.

وبتاريخ ديسمبر/كانون الأول 2014، تم منح صفة "شريك من أجل الديمقراطية" لبرلمان المغرب والمجلس الوطني الفلسطيني، وفقًا لقرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رقم 1680(لسنة 2009). كما تنظر الجمعية في الوقت الحالي طلبًا للحصول على هذه الصفة قدمه البرلمان الأردني؛
ويمكن الإطلاع على قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رقم 1818 (لسنة 2011) بشأن طلب الحصول على صفة "شريك من أجل الديمقراطية" من برلمان المغرب. والقرار رقم 1942 (لسنة 2013) بشأن تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية فيما يخص برلمان المغرب؛

2. نحو مساحة قانونية مشتركة بين أوروبا ودول جنوب المتوسط وتعزيز الالتزام القانوني باتفاقيات ومعايير مجلس أوروبا

نالت اتفاقيات مجلس أوروبا **اعترافًا باعتبارها معالم دولية بارزة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون**. وفي كل مراحل البرنامج، تم تنظيم المحاضرات وأنشطة التحسيس بشأن الاتفاقيات والأدوات القانونية لمجلس أوروبا، بهدف نشر معايير ومبادئ المجلس بين الدول الشريكة فضلاً عن تشجيع إنشاء وتقوية مساحة قانونية مشتركة بين أوروبا ودول جنوب المتوسط. وسيراً على نفس الهدف، أتاحت أنشطة البرنامج تقوية الشراكة مع دول جنوب المتوسط عبر انضمامها ومشاركتها في الاتفاقيات الجزئية[20] للمجلس والمفتوحة للدول غير الأعضاء.
وقد كان للبرنامج دور في دفع معايير قانونية أوروبية أخرى مرتبطة بتشريعات وسياسات جديدة، كالمعايير المتعلقة بمجال مكافحة الاتجار في المخدرات.

رعاية التعاون القانوني من خلال اتفاقيات ومواثيق مجلس أوروبا

جاءت المحاضرات والعروض التقديمية المنهجية لاتفاقيات مجلس أوروبا ذات الصلة جزءًا مكملاً للأنشطة التي أجريت تحت مظلة كل عنصر من عناصر البرنامج وساهمت في إرساء مستوى من التعاون والتبادل القانوني. وساهمت إحدى الندوات الإقليمية التعريفية حول أهم معاهدات المجلس واتفاقياته الجزئية[21] في مجال حقوق الإنسان وسيادة

20. وتتوافر قائمة بالاتفاقيات الجزئية لمجلس أوروبا على الرابط التالي:
http://www.conventions.coe.int/Treaty/Commun/ListeTousAP.asp?CL=ENG
21. الاتفاقيات الخاصة بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة الجنسية؛ اتفاقية مناهضة الاتجار بالبشر؛ منع ومكافحة العنف ضد النساء والعنف الأسري؛ العنف في الملاعب، مكافحة المنشطات؛ حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الأوتوماتيكية للبيانات الشخصية؛ مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة؛ غش المنتجات الطبية والجرائم المماثلة التي تهدد صحة الناس.

القانون في خلق اهتمام ملموس من الدول الشريكة حيال مجموعة من الأدوات القانونية المختارة لمجلس أوروبا. وفي إطار المتابعة، عُقدت ندوات وطنية حول اتفاقيات مجلس أوروبا في المغرب وتونس وإسرائيل والأردن، والتي وضعت الأساس لتعاون قانوني ملموس طويل الأجل. وعلاوة على ذلك، شجع برنامج الجنوب انضمام الدول الشريكة للاتفاقيات الجزئية لمجلس أوروبا: حيث ساهمت زيارة دراسية للأوضاع في ستراسبورج أجراها رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري HAICA[22] في خلق فهم أفضل لأعمال وأنشطة المرصد الأوروبي للإنتاج السمعي البصري[23] ولعدة هيئات ومؤسسات تابعة للمجلس وتعمل في مجالات مرتبطة بتفويضات الهيئة. ويجب التنويه إلى **أن المغرب، وبتاريخ مايو/أيار** 2014، **قد أصبح أول دولة من دول الجنوب تصبح عضوًا في المرصد الأوروبي للإنتاج السمعي البصري.**

دعم برنامج الجنوب ترجمة أبرز اتفاقيات مجلس أوروبا إلى اللغة العربية. ويمكن الإطلاع على قائمة كاملة لاتفاقيات مجلس أوروبا المتوافرة باللغة العربية على الرابط التالي: http:// www.conventions.coe.int/?pg=Treaty/Translations/Translations_arabic.htm

وأخيرًا، جاء التدريب المقدم لشباب المهنيين من المغرب وتونس والجزائر، ممن تم اختيارهم من بين النظراء الوطنيين المشاركين في تنفيذ برنامج الجنوب (الوزارات والبرلمانات ومؤسسات حقوق الإنسان وهيئات الحكامة الرشيدة والمجتمع المدني ذات الصلة)، والمنظمة بالتعاون مع المركز الجامعي الأوروبي لحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية (EIUC) وجامعة البندقية الدولية، ليساهم في تعزيز فهمهم لاتفاقيات ومعاهدات مجلس أوروبا.

تابع أحد الصحفيين من مركز معلومات الجوار الأوروبي الندوة الإعلامية حول اتفاقيات مجلس أوروبا التي نظمت في إسرائيل في إطار برنامج الجوار الأوروبي. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل، رجاء زيارة الرابط التالي:
http://www.enpi-info.eu/files/features/ISRAEL%20feature-A%20common%20legal%20space_EN.pdf

22. الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري
23. http://www.obs.coe.int/

شهدت الفترة من 2012 إلى 2014 زيادةً ملحوظة في الاهتمام من جانب دول الجنوب بالأدوات القانونية والاتفاقيات الجزئية لمجلس أوروبا. حيث طلبت المغرب رسميًا دعوتها للانضمام إلى عدد كبير من هذه الاتفاقيات وصدقت على عدة اتفاقيات تابعة للمجلس بالفعل. أما السلطات التونسية فعبرت عن اهتمامها بعدد من الأدوات القانونية للمجلس وصدقت على اتفاقيات تتعلق بالمساعدات الإدارية المتبادلة في الشؤون الضريبية وبروتوكولها المعدل. كما عبرت دول أخرى في المنطقة عن اهتمامها بمجموعة مختارة من اتفاقيات مجلس أوروبا.

ورغم أنه لا يمكن عزو هذا الاهتمام حصريًا للبرنامج، إلا أنه مما لا شك فيه أن الجهود التي بذلت في إطار برنامج الجوار الجنوبي **قد خلقت إطاراً مؤسسيًا للتعاون مع الدول الشريكة، ونحو إنشاء مساحة قانونية مشتركة.**

تقوية التعاون مع المنظمات الإقليمية في جنوب المتوسط حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها اتفاقيات مجلس أوروبا

وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، تم إطلاق تعاون مع جامعة الدول العربية في إطار برنامج الجنوب. و لقد أتاحت زيارة دراسية أولية لممثلين عن لجنة حقوق

الإنسان بالجامعة إلى مجلس أوروبا تبادل الرؤى حول نظام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وبشأن التعاون بين الحكومات في مجال حقوق الإنسان وبعض اتفاقيات مجلس أوروبا المهمة. وبناء على الاهتمام الذي تم التعبير عنه أثناء الزيارة، شارك ممثلو الجامعة في أنشطة أخرى لبرنامج الجنوب، أبرزها في نسخة عام 2014 من منتدى لشبونة.

الدعم المنتظم لعملية وضع استراتيجيات مكافحة الاتجار في المخدرات في دول جنوب المتوسط تماشيًا مع معايير مجلس أوروبا

ومن خلال الأنشطة التي باشرتها مجموعة بومبيدو التابعة لمجلس أوروبا، وخاصة من جانب شبكتها المتوسطية للتعاون بشأن المخدرات والإدمان (ميدنيت)، شجع برنامج الجوار الجنوبي **منهجًا قائمًا على حقوق الإنسان فيما يخص سياسات مكافحة إدمان المخدرات**، وفقًا لمعايير مجلس أوروبا.

ففي تونس، أتاحت الندوات والجولات الدراسية بشأن سياسات التعامل مع المخدرات ومكافحة الإدمان لأصحاب المصلحة ذوي الصلة الإلمام بالمعايير الأوروبية والممارسات الجيدة في تطوير السياسات المرتبطة بمكافحة المخدرات. وكان أول مركز رصدي للمخدرات والإدمان تم إنشاؤه في المغرب، ويباشر اختصاصاته الآن بشكل كامل. وبدعم من برنامج الجوار الجنوبي، نُظمت مجموعة من الدورات في مجال علم الإدمان في الكليات الطبية

في الرباط وكازابلانكا وتونس للفرق الطبية العاملة في مجال تقديم خدمات رعاية وعلاج متعاطي المخدرات.

يمكن الإطلاع على نتائج الدراسات المسحية الخاصة بالمشروع المتوسطي لاستقصاء استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى في المدارس MedSPAD في تونس
(http://www.coe.int/T/DG3/Pompidou/Source/Activities/MedNET/activities%202014/MedSPAD-TunisieFR-V5.pdf)
وفي المغرب
(http://south-programme-eu.coe.int/Source/Pompidou_Group/Rapport-etude-MedSPAD-Maroc.pdf)
على شبكة الانترنت.

وعلاوة على ذلك، أتاحت هذه الدراسات المسحية الخاصة بالمشروع المتوسطي لاستقصاء استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى حول تعاطي المخدرات في المغرب وتونس، جمع معلومات دقيقة حول تعاطي المخدرات بين الشباب لوضع استراتيجية أفضل لمكافحة المخدرات. كما دعم برنامج الجنوب أيضًا تبادل ونقل المعرفة بين دول شبكة (ميدنيت)، من خلال إطلاق مشروع إقليمي جديد في سنة 2014: وهو اللجنة الإقليمية لمشروع الدراسات المسحية الدراسات المسحية الخاصة بالمشروع المتوسطي لاستقصاء استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى (MedSPAD). وأتاح البرنامج كذلك تبادل الخبرات والتجارب بين دول شبكة (ميدنيت) التي أجرت دراسة MedSPAD وبين الدول الراغبة في إجرائها. وثمة قيمة مضافة أخرى تمثلت في تبادل تجاربهم وخبراتهم مع الدول الأوروبية التي أجرت دراسة المشروع الأوروبي لاستقصاء استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى في المدارس (ESPAD)شكلت أساسًا قام عليه المشروع المتوسطي لاستقصاء استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى بأكمله. وصدر بالفعل تقرير مبدئي تضمن لمحة أولية سريعة بشأن الوضع القائم في تسعة بلدان في منطقة المتوسط فيما يتعلق بانتشار تعاطي الكحوليات والتبغ والمخدرات بين المراهقين. ويقدم هذا المشروع منتدى لمناقشة العلاقة بين الحقل البحثي وميدان صناعة القرار من خلال الاستعانة بنتائج الدراسات المسحية للكحوليات في وضع سياسة المكافحة ومتابعة سير العمل بها. ومن المتوقع أن يعزز المشروع على المدى الطويل توحيد منهجيات الدراسات المسحية المدرسية من أجل تحليل أفضل يخدم سياسات المكافحة بين دول المنطقة. ولقد سلط الجانبان المغربي والتونسي الضوء على أهمية تحرك برنامج الجوار

الجنوبي لإرساء **دينامية مستدامة وطويلة الأجل للتعاون** والتي تتمثل، في هذا الصدد، في إنشاء مركز الرصد في المغرب، والذي أخرج بالفعل تقريره الأول، بيد أن نتائج مسوحات MedSPAD، ستكون مهمة كذلك من أجل المسعى الذي تبذله كلا البلدين لإعداد استراتيجيات وسياسات فعالة أيضًا في مكافحة المخدرات.

3. دعم دور المجتمع المدني في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار.

تُعدّ مشاركة المجتمع المدني في الحياة الديمقراطية وآليات صناعة القرار أمر في غاية الأهمية للتأكد من تماسك ووحدة النظم الديمقراطية. ومن خلال أنشطته الموجهة لشباب القادة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب، ساهم برنامج الجوار الجنوبي في تسليح ممثلي المجتمع المدني بالمهارات والخبرات الضرورية التي تمكنهم من **ممارسة دور فعال في الحياة العامة ورعاية الحوار بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية**. كما ساهم تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين النظراء، والذي نظمه برنامج **الجنوب 1**، في تدعيم التعاون **جنوب-جنوب**. ولقد تحقق ذلك بشكل رئيسي من خلال المنتديات الإقليمية كمنتدى لشبونة الذي نظمه مركز "شمال-جنوب" التابع لمجلس أوروبا والبرامج والمبادرات والشبكات الإقليمية الأخرى، والتي تضم أطرافًا مؤسساتية مثل مدارس الدراسات السياسية.

إعداد قادة الغد : إنشاء أولى مدارس الدراسات السياسية في المغرب وتونس

دعم برنامج الجنوب إنشاء مدرسة المواطنين للدراسات السياسية في المغرب ومعهد الدراسات السياسية التونسي، إلى جانب دعمه لدمجهم الكامل في **شبكة معاهد ومدارس الدراسات السياسية**، والتي تضم 19 معهدًا أو مدرسة أخرى في جميع أنحاء أوروبا. ولقد ارتقت قدرات المشاركين في هذه المدارس في الماضي والحاضر – وهم ممثلو منظمات المجتمع المدني والموظفون العموميون والساسة المحليون والأعضاء الشباب بالأحزاب السياسية – ليس فقط من خلال دورة الندوات السنوية للمدرستين، بل وأيضًا من خلال مشاركة مجموعات الخريجين السابقين في أنشطة شبكة مدارس ومعاهد الدراسات السياسية. **وساعدت كافة** الجلسات النقاشية الدولية، وتبادل الخبرات والتجارب بين النظراء[24] من الجامعات الأخرى (وأبرزها أكاديمية الصيف السنوية التي تنظمها كلية العلوم السياسية البلغارية) ، ومشاركة الكليتين في جلسات المنتدى السنوي العالمي للديمقراطية في ستراسبورج، طلبة الجامعات على اكتساب مهارات جديدة فيما يخص ممارسة حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وعملهم اليومي.

24. http://www.coe.int/en/web/world-forum-democracy/

تحولت الندوات الاقليمية التي نظمها معهد الدراسات السياسية التونسي في 2013 تحت عنوان "فهم الربيع العربي ونتائجه" ومن جانب المدرسة المواطنة للدراسات السياسية في 2014 حول "معايير وأدوات إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات التنوع في دول جنوب المتوسط. من أجل انتقال متسق مع قيم التعددية الديمقراطية و تدعيم حقوق الانسان في دول المنطقة"، إلى سنوي للتبادل والحوار بين نشطاء المجتمع المدني والأكاديميين والخبراء في مجالات العلوم السياسية وحقوق الإنسان من منطقة المتوسط بأكملها حول أهم التحديات التي تواجه دمج وتوحيد الآليات الديمقراطية. وقد ساهمت إجراءات برنامج الجنوب في رعاية مطالبات جديدة؛ حيث عبر أطراف المجتمع المدني من مختلف بلدان جنوب المتوسط بالفعل عن اهتمامهم بهذا "المنبر" وبإمكانية وضع مبادرات مماثلة في بلدانهم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

تشجيع مشاركة الشباب وإرساء ثقافة حقوق الإنسان في أنحاء منطقة جنوب المتوسط

عمل برنامج الجنوب على تقوية قدرات منظمات الشباب وشباب القادة والباحثين القادمين من الجزائر والمغرب وتونس من أجل إنشاء مشروعات ناجحة **لتشجيع مشاركة الشباب** ولنمو **ثقافة لحقوق الإنسان** في البرامج والسياسات الشبابية. وبتوجيه ودعم من مجلس أوروبا، شارك 45 من **القادة والمدربين الشباب** في عملية تدريبية طويلة الأجل لإعداد وتنفيذ المشاركة الشبابية الديمقراطية في مشاريع وبرامج المنظمات الشبابية والسلطات المحلية. وبمناسبة الندوات الوطنية التي نُظمت في المغرب وتونس، تم تقديم المشروعات للأطراف الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن سياسات وبرامج الشباب الوطنية بغية ربطها بالاستراتيجيات والبرامج السياسية الأخرى الخاصة بالشباب. واستعرض مؤتمر ختامي للتقييم والتوحيد عقد في مراكش في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 **أهمية وفعالية المشاريع التي تم إعدادها وتنفيذها** كما خلق فرص التواصل مع النظراء الأوروبيين.

ولقد شملت المشروعات التي نفذها المشاركون أبعاداً متنوعة من المشاركة الشبابية الديمقراطية التي تراوحت بين إنشاء مدرسة سياسية للشابات في الجزائر، وإنشاء مجلس شباب محلي في مدينة أصيلة (المغرب) وحتى إطلاق حملة تدعو لحق طلبة الثانوية في التصويت لأول مرة في تونس (Je ne compte pas Je ne vote pas)

تحقيق قدر أكبر من التفاعل بين المجتمع المدني وأطراف الحوكمة الأخرى

منطقة جنوب المتوسط

وعلى أساس **هيكل "الحوار الرباعي" المميز** لمركز "شمال-جنوب" التابع لمجلس أوروبا، والذي يجمع أطراف الحكامة الأربعة (الحكومات والبرلمانات والسلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني) ويشجعها على التفاعل فيما بينها، تم تخصيص نسخ أعوام 2012 و2013 و2014 من **"منتدى لشبونة" للموضوعات الأساسية للآليات الانتقالية والإصلاحية في منطقة جنوب المتوسط**[25]. وتمتع ممثلو المجتمع المدني من دول جنوب المتوسط بفرصة لتبادل الآراء والنقاش مع الأطراف الثلاثة الأخرى للحكامة، وكذا مع الخبراء الأوروبيين والدوليين وممثلي المنظمات الدولية بشأن قضايا على غرار تعزيز سيادة القانون – وخاصة من خلال الإصلاحات الدستورية وإصلاح القضاء – ودعم الإصلاحات وحرية التعبير وحقوق المرأة ودمج الديمقراطية الاستيعابية في دول جنوب المتوسط وإقامة الانتخابات الحرة والنزيهة كشرط أساسي للحصول على ديمقراطية ناجحة.

25. حمل منتدى لشبونة لعام 2012 شعار "الموسم العربي: من التغيير إلى التحديات"؛ ولقد كرست نسخة عام 2013 من المنتدى من أجل "تقييم المجتمع المدني كعامل فاعل في مجال الحوكمة: الآفاق بالنسبة لمنطقة جنوب المتوسط"، بينما تناول منتدى لشبونة لعام 2014 بالتحليل "العمليات الانتخابية وترسيخ الديمقراطية في دول جنوب المتوسط"./

الجلوس حول نفس الطاولة: تحسين نتائج أنشطة البرنامج من خلال التنسيق الأقوى مع الدول الشريكة في جنوب المتوسط ومجموعة المانحين

كان للتنسيق الدوري بين المانحين دور حاسم في تحقيق نتائج برنامج الجنوب. وقد تم ضمان التنسيق بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي **على مستويات مختلفة، منها في إطار الحوار السياسي الدوري رفيع المستوى بين مفوض الاتحاد الأوروبي سيتفان فولة والأمين العام لمجلس أوروبا ثوربيورن ياجلاند**. وميدانيًا، أتاح التبادل الدوري للمعلومات بين **مجلس أوروبا ووفود الاتحاد الأوروبي** التطرق بشكل أفضل لاحتياجات الدول الشريكة وساهم في النهاية في الارتقاء بصورة البرنامج وتحسين نتائجه.

ويمكن الإطلاع على النتائج الختامية لاجتماعات اللجنة التوجيهية التي نظمت في إطار البرنامج على الرابط التالي:
http://south-programme-eu.coe.int/transversal_activities_en.asp

قامت لجنة توجيهية، تضم ممثلين عن الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والدول الشريكة بالسهر على تنفيذ البرنامج، ضامنة بذلك التنسيق و المتابعة اللازمين لأنشطة البرنامجز كذا التقدم الذي أحرز على مستوى تحقيق الأهداف.

وكان لافتتاح مكاتب مجلس أوروبا في تونس والمغرب دور حاسم في موائمة أنشطة البرنامج مع احتياجات الدول المشاركة وتحقيق التعاون مع المبادرات التنموية الأخرى من خلال التواصل المنتظم مع أصحاب المصالح الوطنيين والمجموعات المانحة المتواجدة على الساحة.

ما قاله الآخرون عنا: إن نتائج التقييم المستقل لبرنامج الجنوب تؤكد أهميته وفعاليته وآثاره

أقرّ تقييم مستقل نصف فصلي[26] لبرنامج الجنوب – والذي تم بتكليف من الاتحاد الأوروبي في 2013 – بـ**القيمة المضافة لمجلس أوروبا** وأهمية برنامج الجنوب المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، حيث استجاب للاحتياجات الأصيلة للدول الشريكة. بالإضافة إلى ذلك، أفاد التقييم أنه من المتوقع أن يحقق البرنامج نتائج مهمة بما يقدمه من إسهام في تدعيم الممارسات الديمقراطية وبناء قدرات النظراء حتى يستطيعوا اتباع معايير مجلس أوروبا. كما أفاد التقييم أنه من المتوقع أن يحقق البرنامج نتائج مهمة بما يقدمه من إسهام في تدعيم الممارسات الديمقراطية وبناء قدرات النظراء في اتباع معايير مجلس أوروبا. وأخيرًا، فإن البرنامج قد وضع أيضًا توصياته على ضوء التحرك المستقبلي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، حتى يؤخذ في الاعتبار عند إعداد أعمال متابعة برنامج الجنوب 1.

25. تقييم نصف فصلي لبرنامج "تقوية الإصلاح الديمقراطي في منطقة الجوار الجنوبي"، تقرير ختامي.

تعهد متجدد بالمضي في إصلاحات الحكامة الديمقراطية في منطقة جنوب المتوسط: برنامج الجنوب 2 (2015–2017)

نطلاقًا من إنجازات برنامج الجنوب 1 على مدار الأعوام 2012–2014، **يعتزم مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي بذل مساعيهما لتوطيد عملية الإصلاح الديمقراطي في منطقة جنوب البحر المتوسط.**

وتهدف النسخة الثانية من البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا الذي يحمل عنوان "نحو حكامة ديمقراطية أقوى في منطقة جنوب المتوسط" (برنامج الجنوب 2) إلى المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في الدول الشريكة بجنوب المتوسط على مدار الفترة 2015–2017، وبما يتفق مع معايير مجلس أوروبا وغيره من المعايير الدولية.

وكما كان الحال مع برنامج الجنوب 1، يشكّل برنامج الجنوب 2 جزءًا من السياسة الأوسع لمجلس أوروبا حيال المناطق المجاورة وكذلك سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن دول الجوار الأوروبي. ومن خلال **النهج المدفوع بالطلب**، **تهدف النسخة الثانية من برنامج الجنوب بشكل أكبر** لما يلي:

- دعم **الآليات الدستورية** في دول الجوار الجنوبي، ووضع **تشريعات جديدة** وإنشاء وتفعيل مؤسسات معنية بحقوق الإنسان وإقامة **هياكل للحكامة الديمقراطية**.
- تشجيع إنشاء وتوحيد **فضاء قانوني مشترك** بين أوروبا ودول الجوار الجنوبي من خلال زيادة الوعي حول أهم اتفاقيات مجلس أوروبا والمعايير الأوروبية والدولية الأخرى، إلى جانب **دعم حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والقيم الديمقراطية** في منطقة جنوب المتوسط.
- دعم آليات الإصلاح الديمقراطي المستمرة ورعاية **التعاون الإقليمي في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية**، من خلال إنشاء ودعم الشبكات الرسمية وغير الرسمية بين أوروبا وبلدان منطقة جنوب المتوسط، وكذلك بين بلدان المنطقة.

من زاوية الموضوعات، يستهدف برنامج الجنوب 2 التعاون الذي كان قد بدأ في إطار برنامج الجنوب 1 مع العزم المضي في تعميقه من خلال تناول **القضايا الجديدة ذات الأولوية** في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

ويعتزم برنامج الجنوب 2 التوسع في دعمه المتبادل القوي، والمقدم إلى المغرب وتونس والأردن والبلدان الأخرى في منطقة جنوب المتوسط إلى جانب الارتقاء بالبعد الإقليمي للبرنامج.

ستظل **شراكات الجوار الثنائية للأعوام 2015-2017 مع المغرب وتونس والأردن** تشكل مرتكزاً لأهداف برنامج الجنوب، كما ستسهم في تدعيم الحوار السياسي، وتقوية نتائج التعاون، وإنشاء رابطة مؤسسية بين السلطات في هذه الدول الثلاث وهيئات مجلس أوروبا والهيئات على مختلف المستويات.

جهات الاتصال

مجلس أوروبا
مكتب المديرية العامة للبرامج
F- 67075 Strasbourg,France

برنامج الجنوب 1 (2012–2014)
http://south-programme-eu.coe.int

برنامج الجنوب 2 (2015–2017)
http://southprogramme2-eu.coe.int

الاتحاد الأوروبي
http://ec.europa.eu/europeaid
http://eeas.europa.eu/mideast
http://eeas.europa.eu/enp

PREMS 048015

AR

مجلس أوروبا هو المنظمة الرائدة المعنية بحقوق الإنسان في القارة الأوروبية. ويضم 47 دولة عضوا، منها 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وقد وقّعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معاهدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وتشرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تنفيذ الاتفاقية داخل الدول الأعضاء

www.coe.int

إن الاتحاد الأوروبي عبارة عن شراكة اقتصادية وسياسية متميزة بين 28 دولة أوروبية ديمقراطية. وتتمثل أهدافه في تحقيق السلام والازدهار والحرية لكل مواطنيه البالغ تعدادهم 500 مليون نسمة – في عالم أكثر عدالة وأمانًا. ولإنجاز أهدافه، ينشئ الاتحاد الأوروبي هيئات لإدارة الاتحاد الأوروبي وتبني تشريعاته. وتتمثل هيئاته الرئيسية في البرلمان الأوروبي (ممثلاً لشعوب أوروبا) ومجلس الاتحاد الأوروبي (ممثلاً للحكومات الوطنية) والمفوضية الأوروبية (ممثلة للمصالح المشتركة للاتحاد الأوروبي)

http://europa.eu

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE